المغرب والجزائر والحركات الإسلامية: حوار مع محمد الطوزي

أجراه: عبد الحق لبيض

شكّلت انتصاراتُ الحركة الإسلامية في الجزائر مادةً للتفكير بالنسبة إلى المثقف المغربي، باعتبار القرب الجغرافي وتأثيرِ ما يجري هناك في مجريات الأمور هنا، وبخاصةٍ في الثقافة السياسية للاتجاهات المغربية ذات الميول الإسلامية. باعتبارك، يا د. محمد، من الدارسين للتحولات السياسية في الجزائر، كيف تحلّل ذلك الاكتساحَ الكبيرَ للحركة الإسلامية الجزائرية للمشهد السياسي الجزائري؟ وكيف ترى أثره في حركية المشهد السياسي المغربي في السنوات الأخيرة من القرن الراحل؟

هناك مستويان لفهم التحولات التي طرأتْ على الوضع السياسي في الجزائر. فهناك مستوى **خارجي** تعبِّر عنه التحولاتُ الكبرى التي شهدها العالمُ الإسلامي ابتداءً من مطلع الثمانينيات، وأهمُّها. قيامُ الثورة الإسلامية الإيرانية، التي شكّلتْ دافعةً للحساسيات السياسية الإسلامية في العالم الإسلامي والمحرّكَ الأساسيَّ لمطالبها في المشاركة السياسية أو الاستئثار بمقاليد السلطة؛ وتزايدُ الإنتاجات الفكرية في مجال الرؤية السياسية الإسلاموية للحكم؛ وقوةُ التحرك المباشر للحركات الإسلامية في العديد من البلدان الإسلامية. وهناك مستوى **داخلي** يَعْكس الشروط الذاتية والداخلية للجزائر، والتي كانت خلف تسريع وتيرة نموّ الحركات الإسلاموية الجزائرية. ويمكن تصنيف هذه الشروط ضمن العناصر التالية:

أولاً: علاقة الدولة في الجزائر بالدِّين. ففي بدايات تشكّل الملامح الأولى للدولة الوطنية الجزائرية، عمدت الاستراتيجيةُ الوطنيةُ الجزائرية إلى إدماج الدِّين ضمن اختياراتها الإيديولوجية الكبرى، وذلك بعد مناقشات عديدة بين مكوِّنات الحركة الوطنية. فبالرغم من أنّ جناحًا من الحركة الوطنية الجزائرية ـ كفيدرالية الجبهة في فرنسا والحزب الشيوعي الجزائري ـ كان يدافع عن تبنّي النظام اللائكي، من خلال فصل الدين عن الدولة وإقصاء الدين عن كل مشروع سياسي مستقبلي، فإنّ الضغوط التي مارستها «جماعةُ العلماء الإصلاحيين» (بيان ٢٢ أغسطس ١٩٦٢) دَفَعت الفاعلين الأساسيين في المشهد الوطني السياسي الجزائري إلى اختيار المرجعية الإسلامية، وذلك تحت ضغط مستلزمات الوحدة الوطنية من جهة، والرغبة في التخلص من أيِّ حليف قد يُرْبك التوازنات التي أقرّها النظامُ الجزائري من جهة أخرى.

إلى جانب ذلك ارتسم الدينُ، منذ تشكّل الدولة الوطنية في الجزائر، في المخيال السياسي الجزائري الرسمي. وهكذا سعت الدولةُ إلى استلهام البنيات الخفيّة لمفهوم السلطة في الإسلام وتوظيفه في محاولتها إعادةَ إنتاج الدين والتحكّمَ ـ من ثم ـ في الآليات الدينية وانتهجتْ لتحقيق ذلك سياسةَ التعريب، وبناءِ المركّبات الدينية (مثل مركّب قسطنطينة)، وجلبِ منظِّرين إسلاميين من جماعات «الإخوان المسلمين» في المشرق العربي، واحتواءِ العلماء الجزائريين من خلال استدعاء العلماء المنضوين في جمعية «العلماء المصلحين» ليتقلّدوا مناصبَ في الوظيفة العمومية. وكانت الغاية من ذلك كلّه تبنّي صيغة واحدة للإسلام، صيغةٍ مقتبسةٍ عن التصور «اليعقوبي» للدولة الفرنسية. ثم دُسْتِرَ هذا التوجُّهُ ضمن الميثاق الوطني لسنة ١٩٧٦، وعُزِّزَ بسياسةٍ دينيةٍ ستنمو أكثر بعد وفاة بومدين، من خلال بلورة خطاب سياسي يَهْدف إلى التوفيق بين الاشتراكية والإسلام. وقد دافع قادةُ الجزائر باستمرار عن صورة اشتراكيةٍ مفرَغةٍ من كل إحالةٍ على الصراع الطبقي، ومن كل تنديدٍ بالمِلْكية الخاصة. وقامت الدولة في هذه الفترة، وبعد احتكار المتن الديني إحالةً وتأويلاً، بتبنّي إصلاحيْن عميقيْن: أولهما، سياسة التعريب في جميع الاتجاهات؛ وثانيهما، إيجادُ أجهزة إدارية مكلَّفة بوظيفتَي المراقبة والتفكير حول الدين. وفي هذا الإطار تم إنشاءُ المجلس الإسلامي الأعلى الذي يُصْدر الفتاوى، ويراقب المخالفات التي تتم في حق الشرع الإسلامي، ويراقب تحرّك المجموعات الإسلامية، وألزمت الدولة نفسَها بتنظيم «مؤتمر الفكر الإسلامي» سنويًا.

ثانيًا: أزمة خلافة بومدين. فقد عاشت الجزائر عشيَّة وفاة بومدين مسارًا سياسيًا جديدًا عُنْونَ بالفراغ السياسي الكبير الذي قد يخلِّفه قائدٌ سياسيٌّ من نوع الرئيس بومدين الذي كان قد أسَّسَ مجموعةً من الآليات التحكمية. وهذه أزمة بنيوية تَشْهدها كلُّ دولةٍ ذات طابع شمولي في العالم الثالث.

المغرب والجزائر والحركات الإسلامية: حوار مع محمد الطوزي (*)

ثالثًا: أزمة الصناعة البترولية. فقد شهدت الجزائرُ في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات أزمةَ الصناعة البترولية بعد انخفاض سعر البترول في الأسواق العالمية، فنَتَجَ عن ذلك شحٌّ في الموارد سبَّبَ إلى خلخلة عميقة في الآليات التحكمية للدولة الجزائرية كما صاغها وأثبتها بومدين. وهذا ما أدّى إلى انفجار الأوضاع الداخلية في مواجهات أكتوبر ١٩٨٦، وتنامي التعبيرات الاحتجاجية، وبخاصةٍ الإسلاموية.

رابعًا: البعد الثقافي والتاريخي. فهناك البنية الذهنية المتحكِّمة في توجيه التدبير السياسي في إدارة التدافع السياسي في الجزائر. هذا البعد، الذي قام على مفهوم «الشهيد» ومفهوم «المجاهد،» مستقًى من تفاعلات الحروب الأهلية التي عاشتها الجزائرُ عبر مراحل تاريخية عديدة، ودَفَع التنافسَ السياسيَّ إلى الارتكاز دومًا عليهما، ليَخْلق نوعًا من الترتيب الجديد للمجتمع السياسي الجزائري.

وبحكم الجوار الجغرافي والتقاطعات التاريخية والثقافية بين المغرب والجزائر، كان لا بدّ أن يَصْدر ردُّ فعل من المغاربة، نظامًا رسميًا وتشكيلاتٍ سياسيةً ومدنيةً، على ما كان يجري في الجزائر من عنف سياسي دموي. وقد تعامل النظام المغربي، ممثَّلاً في الملك الراحل الحسن الثاني، مع مجريات الأمور السياسية في الجزائر بنوع من اللامبالاة في البداية. ذلك لأنّ المغرب، في نظر الملك، كان في منأًى عن أيّ خطر للمدّ الحركيّ الإسلامي، بحكم الثقافة السياسية للمغرب، وبحكم طبيعة النظام السياسي الحاكم. ولكنْ يمكننا القول، اليوم، إنّ هذا الموقف الظاهري كان يخفي في العمق تخوفًا رهيبًا من تنامي الحركات الإسلامية في المغرب وتأثُّرها بما يجري في الجارة الجزائر. ومما يدلّ على ذلك التصعيدُ الذي عرفته علاقةُ النظام بالحركات الإسلامية، إنْ على المستوى التنظيمي أو الإجرائي؛ وفي هذا الإطار يمكن إدراجُ حالة مواجهة النظام المغربي لـ «جماعة العدل والإحسان» ولمُرشدها عبد السلام ياسين.

ولم يستمر موقفُ اللامبالاة هذا من طرف النظام طويلاً، إذ مالبث الحسن الثاني أنْ عَبَّرَ عن موقفه من التطورات السياسية الجزائرية من خلال تأكيداته المستمرة على أنّ ما تعيشه الجزائرُ من مواجهات عنيفة هو نتيجةٌ لعدم النضج السياسي لدى القادة الجزائريين، ولعدم تدبيرهم الفعّال للتعدد السياسي، ولعدم تحكُّمهم الرزين في آليّات الانفتاح السياسي من خلال انتهاج سياسة التدرُّج التي تَسْمح بالمشاركة الإيجابية للفرقاء السياسيين. كما دعا، غيرَ مرة، الساسةَ الجزائريين إلى الاقتداء بالنهج المغربي في التعامل مع مسألة الانفتاح الديمقراطي، وهو النهج القائم على التدرج والانتقال السياسيْن عبر مراحل.

ولم يكن موقف الحركات الإسلامية المغربية ليشذّ عن موقف النظام. فقد عاب الإسلاميون المغاربة على أشقائهم الجزائريين عدمَ نضجهم الكافي في تدبير النجاح الكاسح الذي حققوه بنوع من التروِّي والتدرج. وانتقد عبد السلام ياسين، مرشدُ «جماعة العدل والإحسان» في المغرب، الحركاتِ الإسلاميةَ الجزائريةَ بسبب عدم تأقلمها مع المتغيرات السياسية والإقليمية والمحلية الجديدة، وتفويتها فرصةً كبيرةً أُتيحتْ لها للدخول في إطار الشرعية الدولية. وهذا الموقف يدلّ على أنّ العلاقة بين الحركة الإسلامية المغربية والحركات الإسلامية الجزائرية تظلّ علاقاتٍ عاطفيةً، ولم تتحول ـ في أية لحظة ـ إلى علاقة عضوية. ويمكننا أن نُرْجع سببَ ذلك إلى أنّ الإسلاميين المغاربة لم يروا أنّ الحركات الإسلامية الجزائرية يمكنها أن تفيدهم في مجال النظرية الإسلامية: فلا بلحاج ولا نحناح شكّلا يومًا مرجعيةً نظريةً للحركات الإسلامية المغربية، بعكس راشد الغنوشي (التونسي) الذي نجد له امتداداتٍ في النقاشات النظرية للإسلاميين المغاربة وبالخصوص في جدالهم حول علاقة الإسلام بالديموقراطية كما يمكن إرجاعُ سبب ضعف العلاقة بين الحركتين في كلا البلدين إلى قناعة الحركات الإسلامية المغربية، المستمدة أساسًا من قناعة المجتمع المغربي عامةً، بأنّ الجزائريين دولةً وشعبًا مغتربون في علاقتهم بالدين، بحكم طول حقبة الاستعمار الذي عاشوا في كنفه فلدى المغاربة قناعةٌ راسخةٌ بأنّ ذاكرة الشعب الجزائري فَقَدت الحمولةَ الدينية، فصار يعيش فراغًا في مستوى التديُّن الشعبي والرسمي. لكنّنا نرى أنّ هذه

العلاقة بين الإسلاميين المغاربة والجزائريين علاقة عاطفية لا عضوية، لأنّ أولئك لم يروا في هؤلاء فائدة في مجال النظرية الإسلامية

القناعة خاطئة لأنّها تنمّ عن جهل بالمجتمع الجزائري: فقد أظهرتْ دراساتٌ أنثروبولوجيةٌ عديدةٌ أُنجزتْ في سنوات الثمانينيات في بعض القرى الجزائرية أنّ تشكيل المتخيّل الديني داخل المجتمع الجزائري يأخذ أشكالاً لا يرضى عنها المتديِّنُ المغربيُّ التقليدي، لكنّ ذلك لا يَمْنع من وجود بعدٍ دينيٍّ لدى المواطن الجزائري.

غير أنّ غياب العلاقة العضوية بين الحركات الإسلامية في كل من المغرب والجزائر قد لا يعني أنّ المغرب، في إطار التفاعلات السياسية التي عاشها بعد بدايات التسعينيات، لم يتأثر بما يجري في الجزائر فنحن لا نعتقد أنّه كان يتمتع بالمناعة القوية التي تحصّنه من كلّ عدوى، لأنّ المنطقة المغاربية محكومة بتقاطعات جوهرية تجد أصولَها في الذاكرة التاريخية لبلدان المنطقة والدليل على ذلك أنّ المغرب، ومباشرةً بعد ما جرى في الجزائر، سارع إلى إدماج الحركة الإسلامية في النسق السياسي الرسمي. ولا شك في أنّ التجربة الجزائرية كانت مستحضَرَةً أثناء بناء التصور الإستراتيجي لمستقبل التدبير السياسي في المغرب، سواء من طرف الحركات الإسلامية المغربية التي تعاملتْ مع السلطة بميول اعتدالية، أو من طرف النظام المغربي في إعادة تأثيثه للبيت السياسي المغربي ومراهناته على لاعبين جدد في انطلاق مسلسل الانتقال الديموقراطي بشكل يَغْلب عليه التدرُّجُ والتمرحل

غير أنّه لا بدّ من الاعتراف بأنّ المغرب يتمتع بخصوصية محدّدة ساهمتْ في رسم مساراته التاريخية في كل تشكلاتها وتعقيداتها. فالمغرب محكوم في تشكيلات نخبه بوجود تقاطعات كبرى بينها؛ ذلك أنّ خطّ النخبة المغربية متماسك ومتواصل، وكلّ حلقة داخلها تؤدّي بك إلى حلقة أخرى. وهذا يفسِّر الطبيعة **السِّلْمية** التي تمّ بها مسلسلُ الانتقال الديموقراطي في المغرب فعَبْرَ تاريخ المغرب كان الانتقالُ السياسي وتدبيرُ التعدد السياسي يتمّان وفق آلية تفاوضية يَغْلب عليها التوافقُ والتراضي والتنازلُ المتبادلُ بين الفرقاء السياسيين. وهذه «الخبرة المغربية» هي التي ساعدتْ على إدماج الحركة الإسلامية المغربية ضمن النسق السياسي الرسمي بطريقة سلْمية وسلسة، وإنْ ساهمتْ هذه الخبرةُ ذاتها في خلق توافقات **عرجاء** تَفْتقر دومًا إلى الاختيارات الواضحة. أما في الجزائر فلا مثيل لهذا النوع من التدبير، لأنّ النخب فيها عاشت وتعيش باستمرار على إيقاع الاصطدام في مستوى الاختيارات والقناعات والمصالح؛ لذلك فلا مجال لوجود قاعدة للتراضي والتوافق في التعبيرات السياسية الجزائرية.

وكيما نفسِّر هذه الظاهرة، فلا بدّ من العودة إلى مرحلة تكوين الدولة في كل من البلدين، لنصادفَ مسارَيْن متباينيْن، أولُهما طريقة الاستعمار، وثانيهما معركةُ الاستقلال. فلقد كان الاستعمار في الجزائر عسكريًا، وسعى إلى محو المعالم القديمة وإحلال معالم جديدة مكانها. وأما في المغرب، فقد اضطلعتْ بالاستعمار شركاتٌ رأسماليةٌ آتيةٌ من الجزائر؛ كما أنّه حافظ على البنية السياسية التقليدية للمغرب بعد إفراغها من شوكتها السياسية، وأقام إلى جانبها نظامًا عصريًا هو نظام الحماية.

في مسار المطالبة بالاستقلال، نجدنا كذلك أمام تباين في المنهج بين البلديْن فلكي تَحْصل الجزائرُ على استقلالها كانت ملزَمةً بخوض حرب أهلية ضروس بين مائتيْ ألف جزائري من أصول فرنسية دُعُوا بـ «الحركيين،» ومجموع الشعب الجزائري الأصلي. وهكذا تم إقصاءُ «الحركيين» وتجريمُ كل متعاملٍ مع فرنسا أو متحدث باللغة الفرنسية كما أَضْحت قضيةُ التحرير والمشاركة في الحرب التحررية هي الفيصلَ في تحديد الانتماء إلى الوطن. وفي هذا السياق ظهرتْ معياريةُ «الشهيد» و«المجاهد» كأساس للحسم في درجة الانتماء إلى الوطن. وقد ظلت هذه المعيارية تُسْتهلك من طرف النظام الجزائري لفترة طويلة، باعتبارها مصدرَ الشرعية الوحيد للنظام السياسي ولشرعية الانتماء إلى المجتمع؛ بل أُسْبغتْ عليها هالةُ القدسية أثناء تقسيم الثروات والجاه وإعادة ترتيب المجتمع الجزائري، وضُحِّي من أجلها بكلّ المعايير القديمة المنظِّمة للعلاقات السياسية والمجتمعية داخل المجتمع الجزائري أما المغرب، فإنّ حربه التحريرية لم تهزّ بنيتَه المجتمعية، ولم تكن ذات تأثير في العمق الشعبي إضافةً إلى أنّ المغرب حافظ على مؤسسات

الدولة التي كانت لديه. كما جاء الخطابُ الوطني التحرري فيه خاليًا من نبرات الإقصاء والعنف ولهذه الأسباب كانت مرحلةُ بناء الدولة في المغرب مهووسةً بهاجس التوافق والإدماج.

هل يمكن اعتبارُ الاختلاف في التصور حول بناء الدولة الوطنية في كلا البلدين مصدَر توتر دائم بينهما؟

في مرحلة بناء الدولة في الجزائر تكرستْ قناعةٌ جوهريةٌ، وهي أنّ على الدولة أن تعيد بناءَ كلّ شيء من جديد. وبالتالي فإنّ المعطيات التي يفرزها المجتمعُ ليست بذي بال. فالدولة هي جيش التحرير، وهذه الدولة تنتمي إلى حركة التحرر العالمية وإلى التيار القومي التقدمي، وتحظى بهيبة في الأوساط العالمية وفي المؤسسات الدولية. إنّ دولةً بهذا الرصيد السياسي والتاريخي كانت لا بدّ أن تَنْظر إلى نظام الدولة المجاورة لها، وهي المغرب، نظرةَ ما لا يُمْكن أن تختاره الجزائرُ في نظامها السياسي.

إذًا هو النقيض لتطلعاتها؟

بل أكثر من ذلك إنّه المحور الضديّ لها. فالنظام السياسي المغربي بالنسبة إلى الجزائريين كان هو النظام البالي والتقليدي الذي تَأْمل الجزائرُ في القضاء عليه! وقد ظلّ راسخًا في ذاكرة الجزائريين، دولةً وشعبًا، أنّ المغرب بلدٌ ينتمي إلى القرون الوسطى. وستزداد هذه القناعةُ رسوخًا مع القطيعة التي شهدها الشعبان المغربي والجزائري بفعل الاحتدام السياسي وإغلاق الحدود.

نَخْلص من نقاشنا لطبيعة مرحلة بناء الدولة الوطنية في الجزائر إلى أنّ الاختيارات الكبرى التي تبنّاها النظامُ الجزائري في تلك الفترة أدت إلى بروز خصومة بين الدولة والحساسيات ذات النزوع الإسلاموي. وقد بدأت الخصومةُ بصرخة أَطْلقها الشيخ السلطاني في وجه النظام، مدينًا التوجُّهَ الاشتراكي للدولة ومحاولتَها المزجَ بينه وبين المفاهيم الإسلامية، واستمرت في أشكال مختلفة، لتصل إلى مرحلة المواجهة المسلحة بدايةَ التسعينيات، وما تزال تداعياتُها مستمرةً إلى اليوم

كيف تحلِّل فشلَ النظام السياسي الجزائري في تبني تَصور إيديولوجي واضح؟ وهل كان لهذا الغموض مسؤولية في ما جرى ويجري في الجزائر؟

هناك عواملُ عديدة تضافرتْ من أجل خلق وضعية التوتر التي عاشتها الجزائرُ بين الدولة من جهة، والحركات الإسلامية من جهة ثانية. أبدأ بالعامل الثقافي العامّ لأشير إلى أنّ ما يميِّز التاريخَ السياسي الجزائري منذ الاستقلال إلى أول حركة احتجاجية بعد ولاية الرئيس الشاذلي بن جديد هو مبادرة الدولة إلى بناء المجتمع، وساعَدَها في ذلك الإمكاناتُ الكبيرةُ التي كانت توفِّرها عوائدُ البترول فهذه الإمكانات أتاحت للدولة القدرةَ على تدبير التناقض بين خطاب تحرري عالمثالثي حداثي وتقدمي وقومي وعروبي من جهة، وبين واقع تتحكم في مصيره نخبةٌ عسكريةٌ مغتربةٌ لها متطلّباتٌ على المستوى العلمي والتقني، ونخبةٌ مدنيةٌ ذاتُ لسانٍ فرنسي وطموح غربي، من جهة ثانية. هذا الوضع خلق نوعًا من السكيزوفرينيا (الفُصام) في الشخصية السياسية الجزائرية. لكنْ بدايةً من الثمانينيات، وبالتزامن مع الأزمة العالمية التي عرفها إنتاجُ البترول، بدأت الدولة الجزائرية تجد نفسَها أمام وضع سياسي جديد لم يعد معه بالإمكان إخفاءُ التناقض الموجود، فاضطرت إلى دخول مرحلة جديدة من إعادة ترتيب المجتمع. ولأنّها لم تعد لها القوةُ السياسية والإيديولوجية والمادية للاضطلاع بهذه المهمة، فقد باشرتْ مسلسلَ الانفتاح السياسي أمام حساسيات مختلفة للمساهمة في إعادة ترتيب المجتمع. ولمّا كانت لغةُ الاحتجاج الأقوى في الشارع السياسي الجزائري هي لغةَ الحركات الإسلامية، فقد بات من الضروري أن تتعارض مصالحُ النخبة القديمة مع النخبة السياسية الجديدة ذات الطموحات والمصالح المختلفة. ولأنّ التاريخ السياسي الجزائري كان قد أفرز «معيارَ الشهيد» فيصلاً لتوزيع الأدوار وأداةً للإعلان عن الانتماء إلى الوطن، فقد كان لزامًا في مرحلة بناء المجتمع من جديد أن يلجأ الفرقاءُ السياسيون المتعددون إلى الاحتماء بثقافة «الشهيد والمجاهدَ» والاغتراف من تجارب الحرب الأهلية لتأكيد الأحقية السياسية في إعادة تشكيل المجتمع.

في مـرحلة بناء الدولة في الجـزائـر اعـتـبـر نظام المغرب باليًا وتقليديًا ونقيضًا لتطلُّعات الجزائر التقدُّمية

إلى جانب هذا العامل الثقافي هناك أسباب سياسية مباشرة يمكن أن نفسِّر بها طبيعةَ التطورات السياسية في الجزائر، أهمُّـهـا مـوقعُ المؤسـسـة العـسكرية الجـزائرية في الخـريطة السياسية في الجزائر. فهذه المؤسسة تلعب دور المحور الأساس في اللعبة السياسية وبما أنّ هذه المؤسسة ذاتُ مصالح مرتبطة أساسًا بالغرب ويهمّها أن تظل مراقِبةً ومدبِّرةً للشأن السياسي الجزائري، فليس من صالحها أن تطفو على الساحة السياسية حركةٌ سياسيةٌ اجتماعيةٌ ذاتُ توجُّهٍ مخالفٍ لتوجهها ومصالحَ متعارضةٍ مع مصالحها. ونعتقد أنّ صراع المصالح بين المؤسسة العسكرية الجزائرية والحركة الإسلامية هو الذي أشعل فتيلَ العنف الدموي، خاصةً إذا علمنا أنّ المؤسسة العسكرية هي التي أَبْطلت المسلسلَ الديموقراطي الذي كان قد أَعْلن عن نجاح كاسح للأحزاب السياسية الإسلامية

عامل سياسي آخر كان خلف احتقان الوضع السياسي في الجزائر، وتمثَّل في وضعية التقاطب التضادي الذي توجد عليه النخبُ في الجزائر. فعدمُ وجود حلقة وسطى فَتَحَ الباب أمام استئساد خطاب العنف الذي يجد مرجعيةً له في المتخيَّل السياسي الجزائري. فالتصنيفات كانت واضحةً، والمصالحُ متعارضةً، والخطاباتُ متصادمةً لا تترك مجالاً لنسج خيوط التواصل والاتصال. فحتى الأمس القريب عَمَدَ الخطابُ السياسي الرسمي إلى إقصاء كلّ أشكال ومضامين الخطاب الديني التقليدي، بدءًا من مظاهر التديّن الشعبي الذي واجهتْه السلطةُ بالكثير من العنف؛ بل إنّ ما احتفظتْ به من أشكال التديُّن التقليدي جاء في شكل إدماجات عنيفة، وهو اليوم يواجَه بلغةِ إقصاءٍ وعنفٍ مماثلة.

حاجة الدولة الوطنية الجزائرية إلى إعادة بناء المجتمع فرضتْها ظروفٌ وشروطٌ عديدة أودّ أن أركّز على واحدة منها، وهي المتعلقة بالفراغ المؤسساتي الذي عاشته الجزائر طيلة تاريخها؛ ونعني به غيابَ مفهوم الدولة، على عكس ما عرفه المغرب. فالمغرب بلد ذو تقاليد راسخة في البناء المؤسساتي، إذ عَرف الدولةَ منذ أربعة عشر قرنًا ونيّف، كما تمتَّع باستقرار ساهم في بناء الشخصية السياسية المغربية. ألا يمكن أن نفسِّر ما يجري من تفاعلات سياسية في كل من المغرب والجزائر من خلال هذا البعد التاريخي والثقافي؟

يظل هذا التفسير ثقافويًا لأنّه يَخْتزل كلّ قضايا الخطاب والممارسة السياسيّيْن في الجزائر في عامل واحد لم يَثْبت الحسمُ فيه هو بالذات. ما يُمْكن قولُه في هذا السياق هو أنّ التنظيم المؤسساتي لم يكن يَشْمل **كلّ** التراب الجزائري، رغم وجود مدن كانت لها مؤسساتٌ مثل مدينة قسطنطينة؛ إلاّ أنّ هذه المؤسسات لم تكن لها الاستمراريةُ التي كانت تتمتع بها المؤسساتُ السياسيةُ والتنظيميةُ في المغرب.

هذا التصور الثقافوي يمكن تفسيرُه من خلال بعديْن مختلفيْن ساهما في تكوين الشخصية السياسية لكلّ من المغرب والجزائر. فالمغرب عبارة عن شبه جزيرة يحدّها من الشمال والغرب البحرُ المتوسط والأطلسي، ومن الجنوب بحرُ الرمال الممتد في الصحراء. وبهذا التكوين الجغرافي كانت السيادةُ المغربية تتمتع بحدود وبمقوِّمات أمة، الأمرُ الذي سهَّلَ قبولَ السلطة والاستبداد وتكريس ثقافة الخضوع. وأما الشخصية الجزائرية فقد استندتْ في تكوينها الشخصي على مرجعية الرفض والتمرد؛ وأساسُ هذه المرجعية يعود إلى طريقتَي الاستعمار والاستقلال في الجزائر، كما أسلفنا شرحُهما فالرفض هو الموقف الشرعي في الفعل السياسي الجزائري، والرموزُ التي أسَّست للمجتمع الجزائري هي رموزُ الرفض والأنفة. أما الرموز المؤسِّسة للسلوك السياسي المغربي فهي الموالاة والمرونة والتوافق والتراضي

ما مدى استفادة كل نظام من معارضة النظام الآخر في إدارة معركة التوتر الأزلي بين الدولتين؟

في مستوى العلاقات السياسية بين البلدين لا بدّ من التذكير بأنّ جانبًا هامًا من المعارضة المغربية سبق أن استقر في الجزائر، وأنّ عدة محاولات انقلابية وتآمرية ضدّ المغرب كان

مصدرها الجزائر. والسبب هو أنّ الجزائر كانت تضطلع بمسؤولياتها الدولية على مستوى الحركات التحررية العالمية، وتُدرك دورَها الحيوي في إدارة هذه الحركات وفي دعمها. ولمّا كان المغرب بالنسبة إلى الجزائر عاملاً ضديًا، فقد كانت تحسّ بواجب محاربته من خلال احتضان مكوّنات من المعارضة المغربية ومساندتها. وأما النظام المغربي فلم يلعب بهذه الورقة إلاّ في الفترة بين ١٩٩٢ و١٩٩٤، حين راهن على ورقة الإسلاميين في صراعه مع الجزائر، فَسَمَح لبعض النشطاء الإسلاميين الجزائريين بإمكانية التحرك من داخل التراب المغربي. غير أنّ هذا الرهان لم يدم طويلاً.

هل كان انتصار الحركة الإسلامية في الجزائر سينعكس إيجابًا على العلاقات المغربية ـ الجزائرية؟

العلاقات الخارجية في الجزائر، وخصوصًا العلاقة مع المغرب، لا تتحكّم فيها النخبةُ السياسيةُ المدنيةُ وإنّما تديرها المؤسسةُ العسكرية. لهذا فإنّ الحركات الإسلامية، حتى في حال وصولها إلى السلطة، لن تتمكّن من الإمساك بكلّ مقاليد الحكم، وبالتحديد العلاقات الخارجية. وعليه، فإنّ السياسة الجزائرية تجاه المغرب لن تَشْهد تغيُّرًا يُذْكر، لأنّ من مصلحة العسكر أن يظلّ التوترُ قائمًا مع المغرب لكونه يشكّل رافدًا أساسيًا من روافد شرعية مؤسسته. ولن يكون هناك انفراج حقيقي في هذه العلاقات إلاّ إذا أقرّت المؤسسةُ العسكريةُ بذلك.

في إطار قراءتكم للصراع الدموي بين الدولة والحركات الإسلامية في الجزائر خلصتُم إلى أنّ الجزائر تسير في طريق مسدود. فهل ما زلتم ترون أنّ النفق مظلم؟

هذا النفق الذي كان مسدودًا منذ عشر سنوات بدأ يتّسع لكوّات الأمل. ذلك أنّ الأحداث التي عاشتها الجزائرُ في حقبة التسعينيات أفرزتْ مجتمعًا جديدًا شَرَعَ في وضع آليات جديدة للتعاطي مع الشأن السياسي. وبوادر التغيير في الجزائر تؤكّد يوميًا التطبيعَ الديموقراطي، وإنْ كنّا نلاحظ تعثُّرَه بين الفينة والأخرى بفعل تدخّل المؤسسة العسكرية. إنّ المسيرة الديمقراطية تشق رحلتَها في اتجاه تصحيح الأوضاع وتجاوز الأزمات، وهذا يدلّ على أنّ المجتمع الجزائري استفادَ من تجربة التعلم السياسي ومن عوائد الحركة السياسية. وبالرغم من أنّ هذه الحركية لم تتمكّن إلى الآن من إضعاف الدور الجوهري للمؤسسة العسكرية، فإنّها تسير بنجاح كبير في اتجاه تعدّد الصحافة والإنتاج الفكري والانفتاح السياسي.

يعيش المغرب والجزائر انفتاحًا سياسيًا نسبيًا، ويخوض البلَدان تجربة الانتقال الديموقراطي. ومن شأن هذا الفعل الإرادي أن يفضي إلى وجود مؤسسات تمثيلية وديموقراطية تَعْكس إرادةَ الشعوب وتسهم في التواصل بينها، بعيدًا عن حساسيات الأنظمة وحساباتها الضيقة. فهل تراهنون على هذا الواقع الافتراضي الجديد في إخراج العلاقات المغربية ـ الجزائرية من النفق المسدود؟

لا أشاطرك الرأيَ في هذا الموضوع. فالبلدان يعيشان على إيقاع الحدود المغلقة، ومن شأن هذا الوضع الخطير أن يؤثّر في درجات التواصل بين الشعبيْن. إذ ليس بين الشعبيْن المغربي والجزائري، اليوم، إمكانياتٌ للتواصل: فنحن إما نتواصل عبر فرنسا، أو من خلال قناة عربية ! إنّ ما ينتجه المغربيُّ لا يَعْلمه الجزائريُّ، والعكس صحيح. ثمة قطيعة شاملة على مستوى جيل بأكمله، رغم أنّ ما يجمع بين البلديْن والشعبيْن أكثرُ مما يفرّق بينهما. ونأسف أكثر حين نعلم أنّ أيّة إمكانية لتحسين العلاقة بيننا وبين الجزائريين ستقرِّرها في النهاية مصالحُ القوى العالمية لا إراداتُ الشعوب والقادة السياسيين للبلديْن!

محمد الطوزي

باحث وأستاذ جامعي في كلية الحقوق، الدار البيضاء